ISSN1813-1719

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

تعنى بالبحوث الإدارية والاقتصادية
والمحاسبية والمعلوماتية

دورية فصلية علمية محكمة

الصناعات الصغيرة: المحددات والأفاق التطويرية
(رؤية أستراتيجية مقترحة)

د. فائق مشعل قدوري
أستاذ مساعد - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة تكريت
جمهورية العراق

الصناعات الصغيرة : المحددات والآفاق التطويرية "رؤية أستراتيجية مقترحة"

فائق مشعل قدوري العبيدي

الملخص

نالت المشروعات الصناعية الصغيرة اهتماماً واسعاً وانتشاراً كبيراً في معظم البلدان المتقدمة والنامية، وتزايدت العوات الموجهة باتجاه تعزيز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير مقوماتها، فضلاً عن العمل على تطوير أستراتيجيات لتحقيق التوازن الإيجابي مع الصناعات الكبيرة والمتوسطة، إذ كانت ولازالت خطوة نحو التقدم وهدفاً استراتيجياً في خدمة الاقتصاد والتنمية.

ورغم الإنجازات التي تحققت على مستوى تلك الصناعات خلال العقد الأخير من القرن الماضي في بعض البلدان النامية ومنها العربية، إلا أن ذلك لايخفي حقيقة أن هذه البلدان ما تزال تعاني العديد من المحددات والاشكاليات التي تعيق التطور، إذ تكشف المراجعة السريعة للتجارب عن تدني معدلات نموها وعدم أدائها لأدوارها بنجاح، وبالتالي عدم تحقيق الأهداف المرجوه منها في خدمة الاقتصاد والمجتمع، الأمر الذي جعل من تبني التوجهات التطويرية لهذه النوعية من الصناعات أمراً ملزماً وليس اختيارياً.

من هنا، فإن البحث الحالي هو محاولة لاستقراء الأساليب المنهجية التي يجب أخذها بنظر الاعتبار في عملية تطوير الصناعات الصغيرة واستمراريتها بالاستناد الى تحليل واقع المحددات والمشاكل وفق نظرة تقويمية لتلك الصناعات في بعض الأقطار العربية، وبالتالي تقديم رؤية استراتيجية مقترحة لاحتياجات التطوير المطلوبة.

Small industries: Limitations & Developmental Horizons (Suggestive Strategicvission)

Abstract

The small industrial projects are highly interested and wide spread throughout the developed and developing countries as well, The appeals are increased for enhancing their roleim social and economic development and for providing their constituents; consequently to exert efforts to develop strategies toachieve positive equilibirium with the large and medium industries to be astep for progression and strategic target in the serviceof economy and development.

Inspite of targets which enhancing to level of this industries through the last century in some of developing counties especially arabian, but the fact, this countries are suffering from many limitations and problems which cannot development the small industrrial projects. The speedly review to experiments discover from creased ranged growth, so not performance his role succesfull, andin the final not enhancing to planned targets to serive the economy and society.

This paperwas attempet the knowldge the method of methodology which must be take in operations develoing small industries and his countireions by depend to analtsis of actnallt of limitations and broplems, so evaluation vission to this industriesin manyarabiein countries.

المقدمة

أخذ موضوع الصناعات الصغيرة الحجم يستحوذ على أهتمام مخططي السياسات الأقتصادية والأجتماعية في مختلف دول العالم، بل توسعت الدعوات الجدية نحو أقامة مثل تلك المشروعات ورفدها بالتحليلات الفنية والأقتصادية والعمل على تطوير أستراتيجيات تحقق التوازن الأيجابي مع الصناعات الكبيرة ونفوذ أصحابها وذلك تأكيداً لأهمية الدور الذي تلعبه هذه المشروعات في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، مع قدر من التوازن الجغرافي في التنمية لهذه الدول.

فعلى مستوى البلدان النامية التي لايزال معظمها يعاني من مشكلات الفقر والبطالة وعدم التوازن الجغرافي في التنمية، يظهر الواقع التقويمي لتلك المشروعات الصغيرة الى عدم أرتقائها الى المستوى المطلوب في تحقيق أهدافها الرئيسية الى جانب عدم توفر البنى الأقتصادية والمؤسسية الداعمة لنشر وتطوير تلك المشروعات، فضلاً عن توجيه الأهتمام نحو المشروعات الكبيرة التي أستحوذت على الجزء الأكبر من الأستثمار والدعم على حسابالمشروعات الصغيرة.

وفي ضوء ماتقدم آنفاً، يمكن القول أن مسيرة ومستقبل تنمية وتطور الصناعات الصغيرة أرتبط الى حد كبير بمدى مراجعة السياسات السابقة والتقويم الحالي للمشروعات ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها المخططة ضمن الأمكانيات المتاحة بأعتبارها تمثل هدفاً أستراتيجياً في التنمية الأقتصادية والأجتماعية، لذا جاءت الدعوات نحو تعزيز دورها وتوفير مقوماتها وتبني الأساليب المنهجية في دراسة ومعالجة العوامل المحددة والمعيقة لتطويرها سواء ما يتصل بالسياسات الاقتصادية أو التجارية أو الهيكلية أو المعلوماتية، وتوفير أطرالدعم لتشجيعها.

وتأسيساً على ذلك، نحاول من خلال البحث الحالي استقراء للأساليب المنهجية التي يجب أخذها بنظر الأعتبارفي عملية تطوير المشروعات الصغيرة وأستمراريتها وديمومتها، وتقديم رؤية أستراتيجية مقترحة للأحتياجات التطويرية المطلوبة.

منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث وأهميته

مع تزايد الأهتمام بالمشروعات الصناعية الصغيرة من قبل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وتزايد عدد مشروعاتها حتى وصل الى ٩٠% من مجموع المشروعات الصناعية في معظم الدول المتقدمة، بينما تراوحت النسبة في معظم البلدان النامية بين ٩٠%-٩٥%، وعلى مستوى الدول فقد وصلت في اليابان الى حوالي ٩٩% وفي بريطانيا ٩١% تقريباً، وفي الهند ٩١%، كما وصلت في بعض الأقطار العربية بين ٩٠%-٩٨%.

وعلى الرغم من الأهمية البالغة للصناعات الصغيرة في خدمة الأقتصاد الوطني وخلق فرص العمل وزيادة المدخرات وأعادة توزيع الدخل، إلا أن العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت تجارب البلدان النامية أشارت الى أن الكثير من تلك الصناعات لم تؤدي دورها المطلوب بنجاح ولم تحقق الأهداف المرجوه في خدمة الأقتصاد والمجتمع، وهذا يعزى الى أسباب كثيرة منها:

١. الأشكالات والتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة، ويقف في مقدمتها السياسات والأجراءات الآقتصادية والسياسية والتمويلية والفنية والمعلوماتية.

٢. بقيت المشروعات الصغيرة أسيرة للنظم التقليدية التي تقود الى التوقف عن النمو والأكتفاء بالبقاء، وبالتالي التخلف عن مواكبة المشروعات الصناعية المتطورة في بلدان متقدمة، مما يؤكد ضرورة توفر مقومات وعوامل لنهوض المشروعات في صياغة زؤية أستراتيجية للتطوير وإنجاز المهام وصولاً الى التميز ثم التنافس.

أما أهمية البحث فتتجسد من خلال الآتي:

١. يعد البحث أحد البحوث الوصفية التي تهتم بتناول ظاهرة ميدانية مستمدة من واقع الاقتصاد في الكثير من البلدان النامية ومنها البلدان العربية، والذي يوضح آفاق ومستقبل الصناعات الصغيرة والقدرات لتجاوز السلبيات والتحديات.

٢. يوفر البحث إطاراً مفاهيمياً يحدد الأبعاد الخاصة بموضوع الصناعات الصغيرة والخاصة بمقومات ومتطلبات التطوير كزؤية مقترحة تسهم في تحقيق المتطلبات والأهداف المرجوة من تلك المشاريع في تسارع التنمية الأقتصادية وما يترتب عليها من آثار أجتماعية مباشرة.

٣. يمثل البحث دعوة لذوي العلاقة في ضرورة أستغلال المشروعات الصغيرة في معالجة الكثير من الإشكالات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات وفي مقدمتها البطالة والفقر.

ثانياً: أهداف البحث

يسعى البحث الى تحقيق الأهداف الآتية:

١. التعرف على طبيعة الإشكالات والتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة في البلدان النامية.

٢. توضيح أهمية الأساليب المنهجية في تطوير المشروعات واستحضار المقومات والعوامل التي تلبي متطلبات نجاحها داخلياً وخارجياً.

٣. محاولة تقديم إطارمقترح لاستراتيجية تطوير المشروعات الصغيرة وتحديد المجالات والاحتياجات اللازمة لإجراءات التطوير كمحاولة للحد من المعوقات التي تواجه تلك المشروعات.

ثالثاً: فرضية البحث

تتطلب المعالجة المنهجية لمشكلة البحث تحديد فرضية أساسية مفادها: " إن سبل تفعيل أدوار الصناعات الصغيرة في خدمة الأقتصاد والتنمية، بات أمراً ملزماً وليس اختيارياً، ويرتبط بمدى توفر مقومات واحتياجات البيئة الداعمة لتطويرها ".

رابعاً: أسلوب البحث ومحتواه

توافقاً مع أهمية البحث، ووصولاً الى أهدافه جرى الأعتماد على أسلوب وصفي تحليلي عند عرض الأسس النظرية للموضوع بالاعتماد على ماتيسر من المصادر، وبهدف تغطية مضامين البحث فقد تأطرت مكوناته ضمن ثلاث مباحث وعلى النحو الآتي:

المبحث الأول: مدخل نظري لدراسة المشرعات الصغيرة.

المبحث الثاني: مؤشرات تطور الصناعات الصغيرة في بعض الأقطار العربية.

المبحث الثالث: أشكاليات ومعوقات المشروعات الصغيرة.

المبحث الرابع: استراتيجية مقترحة لتطوير المشاريع الصغيرة.

المبحث الأول
مدخل دراسة المشاريع الصغيرة

أولاً: مفهوم الصناعات الصغيرة

تنوعت محاولات دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء في تحديد مفهوم محدد وشامل، إذ ارتكزت المفاهيم على أبعاد متباينة في التفسير والتأويل تبعاً لأختلاف وتنوع وجهات النظر للدارسين والبيئات الاقتصادية ومستوى التطور بأعتبارها من المشاريع التي تنتشر على مساحات جغرافية للعديد من البلدان وأرتباطها الى حد كبير باللامركزية في الصناعة (النجفي، ١٩٨٨، ص٢٢٢). فالأقتصاديون ركزوا على معطيات الدور الذي تلعبه تلك المشاريع في القطاعات الاقتصادية، في حين يتناول آخرون المفهوم وفقاً لمعايير كمية أو نوعية ذات صلة بعدد العاملين وحجم الأستثمارات ومجالات الدعم من الدول (المصري، ١٩٩٦، ص٢٧).

وعلى الرغم من التباين في الطروحات فيما يخص وجود مفهوم شامل متفق عليه، إلا أن هناك اتفاق على المضامين الفكرية التي تؤطر المفهوم تستند على مجموعة من المعايير المرتبطة بنوع المشروع وأدواته وفعالياته المباشرة، إذ ورد في الأدبيات التي أهتمت بالموضوع العديد من تلك المعايير المحددة لأطر المشروع الصناعي الصغير وبقدر تعلق الأمر بالمفهوم نعرض لها بالأتي(كرمول، ١٩٩٦) و(مطبوعات اليونيدو، ١٩٦٩):

١. **معيار حجم العمالة:** يعد هذا المعيار الأكثر أنتشارآفي العالم في تحديد مفهوم المشاريع الصغيرة وتمييزها عن غيرها، إذ يشير المعبار الى استخدام المشروع الصغير عدد محدد من العاملين يتفاوت من دولة لأخرى حسب تقدمها الاقتصادي، ففي أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط يحدد العدد بين (٥-٤٩) عاملاً في التعبير عن المشروع الصغير، بينما في اليابان حدد الحجم الأعلى (٣٠٠) وفي الهند حدد (١٠٠)عاملاً، وفي كل من أيرلندا والدنمارك وفرنسا وأمريكا تراوح بين (١-٥٠٠) عاملاً، وبذلك يعد هذا المعيار من أكثر المعايير الكمية أستخداماً لسهولة الاحتساب والمقارنة.
٢. **معيار قيمة رأس المال المستثمر:** يعبر هذا المعيار عن قيمة رأس المال الثابت، وإجمالي الموجودات، والقيمة المضافة والطاقة، ويستند احتساب هذا المعيار الأطر المحاسبية للموجودات والأصول التي تمتاز بسهولة الاحتساب والمقارنة عند توفر البيانات المحاسبية عن عمليات المشروعات الصغيرة، وقد يتراوح قيمة رأس المال المستثمر (٢٨٠٠٠-١٣٣٠٠٠) دولار.
٣. **معيار مستوى التكنولوجيا المستخدمة:** تميل المشروعات الصغيرة الى استخدام تكنولوجيا بمستوى منخفض من التعقيدوالتقدم، متوخية تخفيض التكاليف لصغر حجمها، ولتركيزها على جزء من العملية الإنتاجية أو التسويقية وبما يدعم تسهيلاتها المادية.

تأسيساً على ما تقدم، يمكن القول أن المشاريع الصغيرة هي واحدة من حلقات النشاط الصناعي المنتشرة على مساحات محلية واسعة من جغرافية الدول وتوزيعاتهم السكانية يساهم أنتاجها في سد احتياجات السوق المحلية أو التصدير، وترتبط بعلاقات وثيقة مع الصناعات المتوسطة والكبيرة وتتصف باعتمادها على أيدي عاملة ماهره محدودة وقلة رأسمال مستثمر فيها.

ثانياً: خصائص الصناعات الصغيرة

تشير الدراسات أن المشروعات الصغيرة تمتاز بمجموعة من الصفات المميزة لها ومنها (عبد القادر، ٢٠٠٣، ص٨):

١. قيام علاقة وثيقة بين المدير والعاملين والعملاء والموردين.
٢. وجود درجة نسبية من التخصص في الإدارة.
٣. التكامل التسويقي الوثيق مع المجتمع المحلي.
٤. الاعتماد في الحصول على الاحتياجات على الموردين المحليين.
٥. صغر حجم رأس المال وصعوبة الحصول على القروض.

وضمن منحى آخر ترى دراسات أن الصناعات الصغيرة في البلدان النامية تعد إحدى استراتيجيات التطور الصناعي، إذ تسهم بنسبة عالية من إجمالي القيمة المضافة التي ينتجها القطاع الخاص، وتوفير فرص عمل، إلا أنها بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة لا تزال مزاياها محدوده ويمكن أن نؤشر تلك المزايا بالآتي:

الجدول (١)

السمات النوعية للمشروعات الصغيرة والكبيرة

ت	المشاريع الصغيرة	المشاريع الكبيرة
١	ضعف التمثيل المؤسسي	قوة التمثيل المؤسسي
٢	عدم القرب من صناع القرار	وثيقة الأتصال بصناع القرار
٣	تقوم على الملكية الفردية	تقوم على أشكال قانونية معقدة
٤	ترتكز في توجهاتها نحو الطبقات الدنياوالأسواق ضمن نطاق جغرافي	تتركز نحو الطبقات الوسطى والعليا وأسواق التصدير
٥	حساسة لعناصر البيئة المحلية (الضريبة، التوزيع الجغرافي، الإجازات)	حساسة للتقلبات السياسية والأقتصادية العامة(الفائدة، أسعار الصرف، التبادل التجاري)
٦	تعتمد على أسواق الائتمان غبر الرسمية	تهيمن على أسواق المال الرسمية

(Aword Bank Report, 1994, pp a-i)

ثالثاً: أهمية وأدوار الصناعات الصغيرة

يرى الكثير من الأقتصاديين أن تشجيع وتطوير الصناعات الصغيرة والأستثمار فيها يحقق العديد من المنافع على مستوى البلدان لما تلعبه من أدوار في التنمية الأقتصادية والأجتماعية وخصوصآ المحلية منها، وتشير الدراسات الى تلك الأهمية والأدوار من خلال النواحي الآتية: (الخطيب، ١٩٩٣، ص٦٣)و(تقرير الأسكوا، ١٩٩٧، ص٣٠٧)

١. تعد الصناعات الصغيرة أحد أهم السياسات التي تعتمدها الدول في امتصاص ومعالجة ظاهرة البطالة لقدرتها الاستيعابية في تشغيل القوى العاملة وتوفير فرص العمل، وبالتالي تخفيف الضغط عن دور القطاع العام.
٢. توفير احتياجات السكان المحليين من السلع الإنتاجية والاستهلاكية، لتسهم في تحقيق اتجاهات التكامل الاقتصادي وبالتالي المساهمة في تسريع التنمية اللا اقتصادية.
٣. تعد من المجالات المشجعة للاستثمار المحلي، حيث أن حجم الاستثمار في الصناعات الصغيرة أقل بكثير من الصناعات الكبيرة، وبالتالي يساعد على تحقيق معدلات عالية من العوائد وزيادة المدخرات وإعادة توزيع الدخل وزبادة مستوى الرفاه الأقتصادي.
٤. يؤدي التوجه الى الصناعة الى استغلال المواد الخام المحلية التي تصدر للخارج بأسعار منخفضة، مما يؤدي الى التقدم الاقتصادي والصناعي للبلدان.
٥. تشكل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية والفنية وإعداد كوادر متخصصة لرفد الصناعات الكبيرة، إذ يساعد ذلك إتاحة فرص كبيرة للعمل والتنمية من خلال تحويل الطاقات العاطلة الى طاقات منتجة.
٦. تسهم في تحقيق أكبر قدر من التطور والتوازن الجغرافي في التنمية الريفية والحضرية.

رابعاً: تصنيف الصناعات الصغيرة

تكشف الدراسات المتخصصة أن الصناعات الصغيرة واحدة من حلقات النشاط الصناعي التي نشأت في مراحل تاريخية قديمة ليس لها من تدخل الدولة ومؤسساتها وتشريعاتها، وإنما الحاجة الى مصدر الدخل واستثمار المتوفر من المواد الأولية وتطويعها لإنتاج بسيط تسد الحاجات المحلية (الحديثي، ٢٠٠٢، ص١٩٣)، لذا فهي تواجدت وانتشرت على مساحات محلية واسعة للبلدان ويعتمد في تصنيفها اليوم العديد من الأسس والمعايير منها مايتصل برأس المال وعدد العاملين والسمات التاريخية والتراثية والبيئية. وبشكل عام يمكن أن نتناول التصنيفات الأكثر تعارفآ على النحو الآتي (لطفي، ١٩٩٥، ص١٢٩) و (المصري، ١٩٩٦، ص٢٨) :

١. **المشروع الصناعي الصغير:** وهي وحدات صناعية تستخدم عدد من العاملين لا يقل عن (٥) مع حجم أستثمار مناسب يشارك جنباً الى جنب مع الصناعات الكبيرة في أشغال حيزاً في الأقتصاد الوطني، وقد تشكل مصدراً لإنتاج قطع الغيار وأعمال الصيانة للمشروعات الكبيرة لما تمتاز بها تلك المشاريع من تنوع في الأعمال والمهارات المهنية والأبداعية التي تشكل مصدراً للكفاءات، فضلاً عن رفد السوق المحلية وربما الأسواق الخارجية بإنتاجها من الألبسة والمفروشات والمنتجات الجلدية، والغذائية أو الصناعات التجميعية والخشبية... الخ. وتتواجد هذه المشاريع عادة في المناطق الحضرية والمدن الزراعية، وتظهر المشاريع على نوعين:

- مصانع صغيرة لإنتاج سلع ومنتجات وسطية أو سلع أستهلاكية تعتمد تقنيات عالية نوعما ولهاعلاقة بالصناعات الكبيرة وتتواجد في المدن.
- مصانع زراعية صغيرة تعتمد الموارد الزراعية المتوفرة في المناطق المحيطة للمدن وتعتمد التقنيات الأقل تطوراً.

٢. **المشروع الحرفي:** وهو مشروع ذو نشاط أنتاجي يعتمد على حجم محدود من الصناع المحليين لهم من المهارات والقدرات المكتسبة والمستمدة من تقاليد متوارثة لعوائل أومجتمعات محلية، الى جانب وجود أسواق متخصصة لها اقترن تسميتها بالحرفة نفسها أو بالصناع العاملين، كما تستخدم مثل هذه المشروعات أساليب الإنتاج البدائية أو اليدوية.

وبشكل عام تصنف المشروعات الحرفية وفقاً للمهارات الفردية للعامل البشري وموروثه الفكري والديني وخصوصية البلد والبيئة وأساليب الإنتاج، لذا تقسم هذه المشروعات بين مشروعات للحرف اليدوية تعتمد على العمل اليدوي في الإنتاج والمهارات الفنيه والتراثية وتسعى لإنتاج سلع بسمات تاريخية، ومشروعات صناعية تمتاز باستخدام الالآت ومعدات غيرمعقدة وتنتج منتجات تقليدية محلية.

المبحث الثاني
مؤشرات تطور الصناعات الصغيرة في بعض الأقطار العربية

لاقت المشروعات الصناعية الصغيرة اهتماما متزايداً من قبل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وقد أدى هذا الاهتمام الى تزايد عدد مشروعاتها حتى وصل الى ٩٠% من مجموع المشروعات الصناعية في معظم الدول المتقدمة، وتراوحت النسبة في معظم البلدان النامية بين ٩٠%-٩٥%، وعلى مستوى الدول فقد وصلت في اليابان الى حوالي ٩٩% وفي بريطانيا ٩١% تقريباً، وفي الهند ٩١%.

وعلى مستوى الأقطار العربية، احتلت المشروعات الصناعية الصغيرة مكانة اقتصادية واجتماعية كبيرة، إذ شهدت تلك المشروعات خلال العقد الأخير من القرن الماضي أهتماماً متزايداً في إقامة قاعدة متنوعة من المشروعات والعمل على إيجاد بنى وهياكل داعمة لنموها وتطويرها، وبذلك كانت تلك المشروعات ومازالت هدفاً استراتيجياً من أهداف التنمية في اقتصاديات الأقطار العربية، لما عهد لها من أدوار في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتوفير السلع والمنتجات الضرورية وتشغيل أعداد متزايدة من القوى العاملة، وبالتالي أصبحت من الأسس الأقتصادية لبناء مجتمع متطور أقتصادياً وتوفير عوامل رفاهية الفرد والمجتمع.

وتأسيساً على ما تقدم، نجد من المناسب استقراء واقع بعض مؤشرات التطور في المشروعات الصغيرة لبعض الأقطار العربية، للوقوف على اتجاهات وأبعاد الاهتمام التي تحظى بها تلك المشروعات:

- ففي مصر مثلت المشروعات الصغيرة نحو (٩٩.٧%) من جملة المنشآت الخاصة خارج القطاع الزراعي، وتسهم بحوالي (٨٠%) من إجمالي القيمة المضافة التي ينتجها القطاع الخاص، وفي توفير ٣/٢ من فرص العمل المتاحة في مصر بوجه عام، و(٧٥%) من الوظائف الخاصة خارج القطاع الزراعي (عبد القادر، ٢٠٠٣، ص٨).

- وفي الأردن شكلت المشروعات الصغيرة التي تستخدم أقل من (٥) عمال ما نسبته (٨٩.٥%) من مجموع المنشات في القطاع الصناعي التي تبلغ (١٨٩٨٠)، وتساهم في (٢٢%) من الناتج المحلي للأردن، وبلغ عدد العاملين في تلك المشروعات (٤٣٨٩٢) تشكل مانسبته (٢٠%) من مجموع قوة العمل، وتقدر معدل كلفة الفرص الاستثمارية (٦٥٠٠) دينار للمشروعات الحرفية الصناعية و(٥٠٠) دينار في المشروعات اليدوية، وتتركز عمل المشروعات بشكل عام على الأعمال الخشبية والألبسة والمنتجات الجلدية والغذائية والصناعات التجميعية والتراثية (المصري، ١٩٩٦، ص٢٧).
- أما في اليمن فقد عدت المشروعات الصغيرة وحدات اقتصادية يعمل بها أقل من (٥) عمال ممثلة بالورش الصغيرة ومطاحن الحبوب ومعامل الخياطة والملابس والمشروعات الحرفية المنتشرة على مناطق واسعة من اليمن، وقد بلغ عدد المشروعات عام (٢٠٠٠) ما يقارب ٢٩٠٧٢ تمثل مانسبته (٩٥.٥%) من إجمالي المنشآت الصناعية التحويلية، ويشكل قيمة الإنتاج نسبة (١٢%) من قيمة الإنتاج لعموم الصناعات التحويلية في اليمن البالغ (٤٠٧٧٨) مليون ريال، أما حجم القوى العاملة فيها فتمثل مانسبته (٥٣%) من حجم القوى العاملة للصناعات التحويلية البالغة (٩٦٨٧٤) كما تمثل مانسبته (٣%) من إجمالي القوى العاملة في اليمن عام (٢٠٠٠). (الجهاز المركزي للإحصاء في اليمن، لعام ٢٠٠٠، ص١٨٧-١٨٨)
- أما في منطقة الخليج العربي، فقد أخذ الأتجاه نحو تشجيع المشروعات الصناعية الصغيرة التي تستند على أسس محلية ومغذية للصناعات الموجودة في المنطقة، كتوفير المواد الخام الصناعية ومواد الدهان والكيمياويات والأعمال الهندسية والمضخات والمطافئ، إلا أن النقص في اليد العاملة المحلية أصبح معضلة للتطور، رغم اللجوء الى تبني خيار التطورات التكنولوجية المستخدمة في التطور والتنويع.

أما في العراق، فقد أحتلت المشروعات الصناعية الصغيرة ركناً هاماً في الأقتصاد القومي ومسيرة التنمية، وانتشرت هذه المشروعات في أنشطتها على مدى مناطق جغرافية واسعة، فضلاً عن المردود الأقتصادي لتلك المشروعات في الناتج المحلي وسد احتياجيات السوق المحلية، فقد كانت نسبة تلك المشروعات عام (٢٠٠٠) الى ما يقارب (٩٨%) من مجموع المشروعات الصناعية في العراق وبلغ عددها (٧٧١٦٧) حسب ماورد في المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠١ وتمثل مانسبته (٥٧%) تقريباً من إجمالي عدد المشتغلين في المشروعات الصناعية المختلفة البالغة (٢٨٦٦٧٩)، وهذا يؤكد مساهمتها الفعلية في خلق فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة من حيث العمالة والخدمات.

وبهدف التعرف على بعض الجوانب الاقتصادية المتعلقة بالمشرعات الصناعية الصغيرة، نعرض من خلال الجدول (٢) بعض مؤشرات التطور لتلك المشاريع في العراق:

الجدول (٢)
المشروعات الصغيرة في العراق للفترة (١٩٩٣-١٩٩٨)

السنة	عدد المشاريع الصغيرة	عدد العاملين	قيمة الإنتاج (الف دينار)
١٩٩٣	٣١٧٩٦	٧٧٥٦٦	٩٣١٢٨٥٠٤٨

١٩٩٤	٢٦٤٢٣	٦٩٠٥٤	٤٨٧٨٧٦٩٠٠
١٩٩٥	٣٠٩٤٨	٧٣٢٢٠	١٦٢٤٤٧١٥٢
١٩٩٦	٣١٤٣٩	٧٦٦٦٦	١١٤٤٩١٩٩١
١٩٩٧	٣١٠٥٧	٧١٠٥٧	١٢٩٥٥٨٤٨٤
١٩٩٨	٢٥١٣٦	٦٥١٢١	١١٣٧٢٣٦٨٧

(الجهاز المركزي للإحصاء-الإحصاء الصناعي (١٩٩٣-١٩٩٨))

من ملاحظة الجدول أعلاه، يتضح بأن تطور أعداد المشروعات وحجم العاملين ومؤشرات قيمة الإنتاج لم تكن على وتيرة واحدة خلال الفترة (١٩٩٣-١٩٩٨)، بل أخذ أكثر من اتجاه، فقد انخفض عدد المشروعات والعاملين وقيمة الإنتاج لعام ١٩٩٤ عما كان في عام ١٩٩٣، لكنه بدأ بالارتفاع في السنوات ١٩٩٥ و١٩٩٦ وعام ١٩٩٧، ثم عاد إلى الانخفاض في عام ١٩٩٨.

وعلى مستوى محافظات القطر، فالمشروعات الصناعية الصغيرة تنتشر في عملها وتواجدها على مدى منطقة جغرافية واسعة، ويوضح الجدول (٣) عينة اختيارية للمشروعات الصغيرة موزعة على مستوى المحافظة ولمناطق العراق الشمالية والوسطى والجنوبية، إذ تكشف عن مدى المساهمة الفعلية في خلق فرص تنموية متوازنة، وفي مدى توفر الظروف المشجعة لنمو وتطور مثل تلك المشروعات.

الجدول (٣)

المشروعات الصغيرة في بعض محافظات القطر عام ١٩٩٠/٢٠٠٠

المحافظة	عدد المشروعات ١٩٩٠	عدد المشروعات ٢٠٠٠	نسبة التطور
نينوى	٤٥٩١	٨١٣٤	%٧٧
صلاح الدين	١١٨٢	٣٠٧٩	%١٦٠
التأميم	٢٠٣٥	٣١٩٨	%٥٧
بغداد	١٤٣٩١	٢١٠٤٨	%٤٦
ديالى	٢٠٠٤	٥٢٥٧	%١٦٢
الأنبار	١٣٤١	٤٤٨٢	%٢٣٤
البصره	٣٤٦٥	٦٠٦٢	%٧٤
ميسان	٨٣٥	٢٧٣٤	%٢٢٧
النجف	٢٣١٩	٥٢٢٤	%١٢٥

المبحث الثالث
نظرة عامة لأشكاليات ومعوقات الصناعات الصغيرة

إن استقراء مسيرة الصناعات الصغيرة في معظم البلدان النامية، يظهر إن هذه المسيرة حققت بالفعل مزاياونجاحات نسبية في امتصاص أعداد كبيرة من العاملين وسد احتياجات الأسواق المحلية وفتح المجال أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي ومن ثم المساهمات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، غير أن فعالياتها بصورة عامة لا تزال بحاجة الى إعادة نظر لتحقيق ماعقد عليها من آمال ومطامح. ومن يستعرض أسباب النجاح

أو الإخفاق يجد أوجه قصور متعددة ومتنوعة، منها ما هو عام يتصل بالسياسات الاقتصادية والتجارية ومدى توفر الأطر السياسية والاجتماعية والقانونية الملائمة، ومنها ماهو خاص ذات صلة بالمشروعات نفسها، وقد شكلت بمجملها معوقات وإشكاليات أثرت على سبل تطوير وتنمية المشروعات الصغيرة، وتشير الدراسات والأبحاث أن معظمها تكرر ظهوره في معظم البلدان النامية، وبشكل عام يمكن أن نتناول المعوقات والمشاكل التي قوضت من درجة تطوير المشروعات كنظرة تقويمية وعلى النحو الآتي:
(تقرير الأسكوا، ١٩٩٧، ص٣٠٦-٣٠٧) و(شقبوعة، ١٩٩٦، ص٢٩)

أولاً. صعوبة الحصول على المعلومات

معظم الصناعات الصغيرة لازالت تستخدم أساليب وصيغ تقليدية في جمع المعلومات ومعالجتها في الوقت التي تحتاج خلافاً للصناعات الكبيرة الى الكثير من المعلومات الواجب الحصول عليها بسهولة، والتي تسمح لأصحاب المشروعات باتخاذ القرارات السديدة فيما يتعلق بالنواحي التكنولوجية والمواد الخام والمعدات وإحصاءات السوق والبيانات التفصيلية عن المنافسين، مما أنعكس ذلك بشكل كبير على تردد المستثمر للقيام بالمشاريع الى جانب التأثير على دراسات الجدوى، على عكس بلدان الأقتصاد الصناعي البالغ التقدم حيث الحصول على قواعد البيانات الحاسوبية عن شتى أنواع المعلومات التجارية هي أكثر سهولة إذا ما دفع تكلفة أستخراجها لتوفرها.

ثانياً. تعذر الحصول على التمويل

يعتبر تعذر الحصول على التمويل من أهم المعوقات التي تعوق تنفيذ المشاريع الصغيرة، إذ على الرغم من أنها تمتاز بقلة رأس المال المستخدم إلا أن متطلبات التطور تحتاج الى تمويل مناسب كثيراً ما يكون الحصول عليه مرهون بشروط متزمتة تفرضها المؤسسات التمويلية عند الأقراض، أهمها ما يتعلق بتوفير الضمانات وعدم الميل الى أعتبار الالآت والمعدات جزء من الضمان، فضلاً عن افتقار أصحاب المشاريع الى الخبرة في التعامل مع الإجراءات المصرفية، أما الأستثمار الأجنبي المباشر فهو يخضع للعديد من القيود والمعوقات وإن حصل فهو يخضع لسيطرة المستثمر المحلي.

ثالثاً. المعوقات التنظيمية والإجرائية

تمثل المتطلبات التنظيمية والإجرائية أحد مرتكزات المناخ الملائم للمشاريع الصناعية الصغيرة وعاملاً مهماً للنجاح أو الفشل، إلا أن الواقع التقويمي لتلك المشاريع يشير الى مجموعة من المعوقات في تلك المتطلبات منها:

- القصور في الإجراءات الأدارية والقانونية والتشريعات المنظمة للجوانب الأقتصادية والتنظيمية، وتعدد جهات الاختصاص والاجتهادات الشخصية التي كثيراً ما تؤثر على قرار فكرة القيام بالمشروعات وتفضيل توجيه الاستثمار نحو الخارج.
- شيوع البيروقراطية وتعقد الإجراءات الإدارية التي لا توفر مناخاً استثمارياً داعماً للمشروعات الصغيرة، فغالباً ما تواجه المشروعات مشكلات إجرائية في التسجيل والترخيص ولوائح الأستيراد والتصدير ونظم الظرائب، الأمر الذي يحمل المشروع أعباء بالكلف والوقت تنعكس سلباً على القدرة التنافسية للمشاريع وبالتالي تؤثر على فكرة إقامة المشروع.
- عدم توفر مناطق للصناعة محددة مسبقاً وأعدادها باحتياجات البنى التحتية والخدمات اللازمة لقيام المشاريع الصناعية الصغيرة.
- عدم وجود مؤسسات وهياكل داعمة للمشاريع الصغيرة في مجال تقديم الخدمات الاستشارية والمشورة التدريبية والتجارية، إذ أن تحسين مهارات الإدارات في المشاريع القائمة والتنظيم الداخلي يشكل عاملاً هاماً لاستمرارية ونجاح المشروعات.

رابعاً. المعوقات التسويقية

من المعوقات الرئيسية الاخرى أمام تنمية المشاريع الصغيرة المشكلات التسويقية، إذ يتضح من منتجاتها امتيازها بطلب واسع لتنوعها بين منتجات ضرورية كالغذائية والملابس وأخرى تراثية وترفية يكون اقتنائها من قبيل الترف الاقتصادي والاجتماعي والاكتناز في الأسواق المحلية والأجنبية، وبالتالي فإن تصميم المنتج وحجم السوق ونطاقه والسياسات التسويقية المتبعة في مجالات الترويج وإيجاد أسواق ومعارض للمنتجات محلياً وخارجياً تعد من العوامل المؤثرة على نمو المشروعات. إذ لا تزال تعاني مثل تلك المشروعات الى دراسات عن احتياجات وأذواق السوق وفي القدرة التنافسية للمنتجات وتنويع الأسواق وإيجاد قوانين أقتصادية داعمة.

خامساً. هناك عدد من الأشكاليات الأخرى التي طالما كانت معوقات لنمو وتطور المشروعات الصغيرة في العديد من البلدان النامية ومنها:

١. المشاكل الفنية في التشغيل والصيانة كعدم توفر قطع الغيار وأعمال الصيانة محلياً وارتفاع الأسعار الى جانب مشاكل اختيار الموقع المناسب ودراسات الجدوى المبررة لقيامها.
٢. تدني نوعية المنتجات لعدم المعرفة بالمواصفات والمقاييس.
٣. صعوبة الحصول على المواد الخام بطريقة كفوءة وبكلف منخفضة.
٤. عدم توفر وسائل الإنتاج المستخدمة في الكثير من الصناعات الصغيرة، الأمر الذي جعلها تستخدم تجهيزات وأساليب أقل تطوراً في الإنتاج.

٥. ضعف دور المؤسسات الرسمية والاتحادات المهنية والجماهيرية في تنشيط هذه الصناعات والمحافظة على نموها وتقديم الدعم والمشورة.

المبحث الرابع
الأطار المقترح لاستراتيجية تطويرالمشاريع الصغيرة

تشير التجارب المعاصرة الى ان المشروعات الصغيرة يمكن أن تكون خطوة نحو التقدم في خدمة الاقتصاد والتنمية أو خطوة نحو التراجع، ويرتبط ذلك بمدى قدرة البلدان على توظيفها بشكل سليم للمساهمة في حل الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي جعل من تبني التوجهات التطويرية لهذه النوعية من المشاريع أمراً ملزماً وليس أختيارياً وخصوصاً في المجتمعات النامية التي تكون فيها معادلة الإنسان والموارد غير متكافئة، إذ الكثير منها لازال يعتمد على الاستيراد في سد الاحتياجات مما أصبح يستنزف المداخل ومن ثم الحد من الصناعات المحلية وتأثرها بنوعية السلع المستوردة.

وتماشياً مع أهمية التوجه نحو التطوير للمشروعات الصغيرة، نحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على بعض التوجهات المقترحة لآفاق التطوير المستقبلي، وتأطير السياقات التفكيرية الخاصة لعملية التطوير بالاستناد الى ما طرح من واقع الاشكاليات والمحددات الحالية لتلك المشروعات، وعدها كدليل يسهم في بناء أطار منظم يترجم جوانب عملية التطوير.

أولاً. أهداف ومبادئ الاستراتيجية المقترحة

تهدف الاستراتيجية المقترحة لتطوير الصناعات الصغيرة صياغة إطار عام للتوجهات المستقبلية، والبحث عن أساليب تهيئ سبل تفعيل أدوار تلك المشاريع في المجتمعات وتحريك توجهاتها نحو إيجاد المكامن التطويرية كخطوة لتشجيع ودعم قدرات هذه النوعية من المشروعات وتوظيفها بشكل سليم وأداء أفضل في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفضلاً عن الهدف الرئيسي أعلاه يهدف الإطار المقترح:

- تحديد المجالات المطلوب تطوير المشروعات فيها.
- تحديد المهام المطلوب القيام بها لإجراء التطوير.
- تحديد المتطلبات والموارد اللازمة حالياً ومستقبلياً.

وبموجب ما تقدم ، لا بد من تأشير عدد من المؤشرات التي يمكن عدها نقاط أهتداء لا بد منها:

١. إن المشروعات الصغيرة تتيح فرص عمل أفضل وتوفر الأساس في معالجة الكثير من المشاكل الأقتصادية ورفاهية المجتمعات، لذا تلجأ أغلب الدول الى البحث عن الطقوس

الخاصة لرعايتها والسعي إلى تبني الاستراتيجيات المتنوعة لتطوير تلك المشاريع وتوفير البيئة المناسبة لتشجيعها وتوسعها.

٢. إن المؤسسات الحكومية وغير الحكومية يقع على عاتقها مسؤليات لتقديم خدمات الدعم والمساندة في المجالات الفنية والمالية والتسويقية.. الخ.

٣. إن المشروعات الصناعية الصغيرة في البيئات المتقدمة دأبت على الإيمان بأن تفكير أصحابها لابد أن يتغير في ظل مستجدات العصر، إذ لم تعد الأساليب التقليدية كافية للاحتفاظ بالحصص السوقية وامتلاك مزايا الجودة وخفض الكلف.

أما مبادئ الأطار المقترح، فتستند على عدد من الأسس التي تشكل مفاهيم ومكونات لأستراتيجية التطوير المقترحة نعض لها بالآتي:

١. تقوم الأستراتيجية على الرؤية الشمولية في تغطية الاعتبارات ذات العلاقة بتطوير المشروعات سواء من حيث الأسلوب أو الهدف أو النتائج المترتبة وإستيعاب المفاهيم والتقنيات التي تقوم عليها عملية تحريك متطلبات التنمية الاقتصادية.

٢. يستند الإطار في توجهاته على المستقبل واحتمالاته المتوقعة لمواجهة متطلبات البيئة، ويركز على استغلال الموارد والإمكانيات المحلية في مجال إعداد وتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية الى جانب عدالة توزيع المكتسبات التنموية أفقياً وعمودياً بقدر تعلق الأمر بالمشاريع الصغيرة.

٣. تستند الاستراتيجية على عمليات التنسيق ما بين الاعتبارات المؤثرة بالخطط التنموية للمشاريع، إذ تحقق العملية التنسيقية مجموعة أهداف منها ما يتصل باستغلال أفضل للموارد وعدم التبديد فيها، وتوفير الجهود والطاقات البشرية والإفادة منها كماً ونوعاً، واختصار المراحل الزمنية في تحقيق الأهداف المرسومة.

واستناداً الى المبادئ والأسس أنفة الذكر يسعى الإطار المقترح الى صياغة الاستراتيجية المقترحة في حدود وضوح الهدف العام وتقويم الوضع الحالي، ومن ثم حصر السياسات والإجراءات اللازمة لتحديد احتياجات التطوير وما يتصل من مستلزمات ومتطلبات تنفيذية وتقويمية.

ثانياً. إطار الاستراتيجية المقترحة

يبين الشكل (١) ملخصاً بيانياً لطبيعة المرتكزات والتوجهات الأساسية لهذا الإطار، إذ تشكل بمجموعها خلفية ضرورية في تطوير المشروعات الصغيرة، ونعرض لها بالآتي:

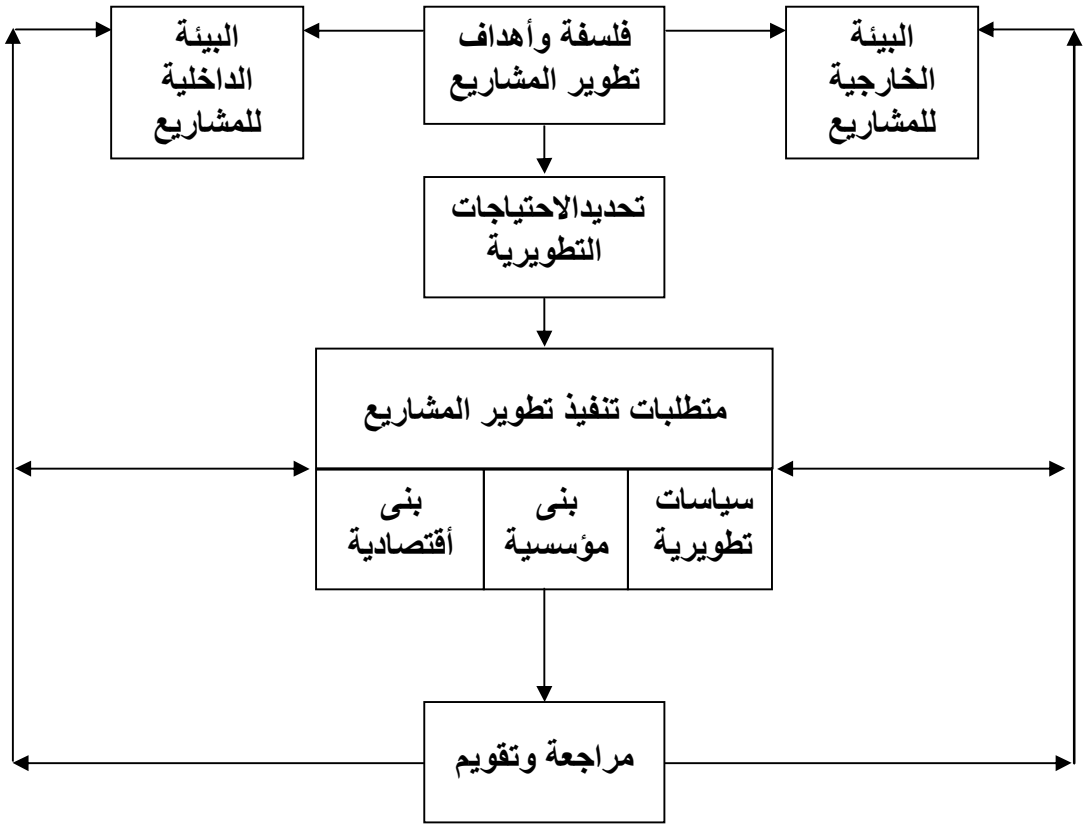

١. إيجاد الرؤية لكل من الفلسفة والأهداف التطويرية للمشاريع الصغيرة والتي تستمد مقوماتها الأساسية من تقييم عوامل البيئة الداخلية والخارجية والتي تحدد في ضوئها النظرة الشاملة للمشاريع من حيث الاتجاهات والقيم الحاكمة للسلوك والأداء والآليات المطلوبه لتحويل الرؤية الى واقع ملموس، وفي ضوءها تتحدد فلسفة المشروع ومجال نشاطه والأفكار والأمكانيات التي يمكن تحويلها الى فرص، ومن ثم بلورة الأهداف وصياغتها من خلال أدارة المشروع في ضوء إمكاناته الداخلية وحقائق ومتطلبات البيئة الخارجية وعلاقات القوى المحيطة، إذ غالباً ما تأخذ مستويين أهداف مباشرة يمكن تحقيقها عند البدء بالمشروع، وأهداف متطورة يمكن توقعها مستقبلاً.

من هنا ، فإن دراسة وتقييم بيئة المشاريع الصغيرة هي من من المرتكزات الأساسية لرسم التوجهات المستقبلية، ومرحلة مهمة للكشف عن حالات الضعف أو الخطأ في عملية التطوير المستقبلي وتحديد ملامحه، فمثلاً إن كان المشروع يعمل في ظل بيئة تتصف بالاستقرار العالي فإن التركيز ينصب على الأطر التشغيلية لتلك المشاريع، أما في حالة البيئة غير المستقره فإن المشروع يقوم بتحليل مكثف للوقوف على آثار البيئة على الأداء، ولصغر حجم المشروع فإن القدرة على الأستجابة للتغيرات تكون سريعة عند المقارنة بالمشروعات الكبيرة.

٢. تحديد الاحتياجات الفعلية للتطوير وتوفير المناخ المناسب لضمان تطوير المشروعات

الصغيرة واستمرار نموها، إذ يمكن النظر الى هذه الاحتياجات على أنها حلولاً ومسارات لما ينبغي القيام به في مجال الإصلاح والتطوير. وينظر لها من خلال الآتي:

- إجراء المسوحات للمشروعات الصغيرة على مستوى المواقع الجغرافية.
- تبني الأسس الواضحة في تصنيف المشروعات الصغيرة وتمييزها عن غيرها.
- إيجاد الوحدات التسويقية الداعمة للمشاريع، وتوفير الأسواق لمنتجاتها في الداخل والخارج.
- إيجاد مراكز خدمات متخصصة في تقديم المشورة لأصحاب المشريع والمستثمرين الجدد، سواء في المجالات الفنية والإدارية والمالية.. الخ.
- تبني أنظمة وقوانين ولوائح داعمة لنشأة المشاريع وتحفيزها خصوصاً فيما يتعلق بالضرائب والإجازات وتسهيل الإجراءات وأسعار المواد الأولية واستيراد مستلزماتها وغيره.
- توفير قاعدة معلوماتية عن مصادر التمويل والمواد والأسواق.
- تنشيط الدور الإعلامي الموجه عن المشروعات الصغيرة.

٣. متطلبات تنفيذ التطوير: تضم هذه المتطلبات ما ينبغي توفيره قبل وبعد في الخطوات العملية لتنفيذ المشاريع، وتتمثل في مجوعتين **الأولى** تشمل متطلبات عامة تخدم الإطار المقترح للتطوير ومجالاته، وتنصب على توفير الإمكانيات والعناصر اللازمة للتنفيذ والدعم متمثلة بالسياسات التطويرية والبنى المؤسسية الساندة في الخدمات والبنى التحتية المناسبة لتشجيع ونشر المشاريع، والمجموعة **الثانية** متطلبات فرعية تتعلق بالأهداف التشغيلية للمشاريع ذات الصلة بتوفير المعلومات للمستفيدين ومراجعة القوانين والتعليمات الخاصة بالمشاريع، فضلاً عن ربط الأحتياجات التطويرية بطبيعة التحولات التنموية للبيئات المحلية.

٤. المراجعة والتقويم: توضح عملية المراجعة والتقويم مدى مسايرة خطوات عمليات التنفيذ لما تم تخطيطه في العملية التطويرية للمشاريع، وفي ضوءها يستدل عن اتجاهات التطور الإيجابي والسلبي للمشروعات الصغيرة والسبل الواجب اتخاذها لغرض المعالجة، إذ تأخذ المراجعة والتقويم اتجاهيين **الأول** داخلي وتشغيلي من قبل إدارة المشروع للتحقق من كفاءة المشروع وباعتماد نظم المتابعة الدورية كالموازنات للإيرادات والمصروفات وجدولة التنفيذ ومتطلبات النجاح، **والثاني** خارجي للبيئة الأقتصادية ووحدات الخدمات الساندة والأدوار التي تقدمها المشروعات في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثاً. مكونات أستراتيجية التطوير

تستند استراتيجية التطوير على تأطير سياقات التفكير الخاصة بتطوير المشروعات الصغيرة من واقع تحديد المشاكل والمعوقات، ومن ثم بناء التوجه المستقبلي الذي يساعد على وضع إطار عملي للتطوير، إذ ينطوي تحت مظلة الإطار مجموعة من الاستراتيجيات وما يرتبط بها من توجهات ونعرض لها على النحو الآتي:

١. تبني استراتيجية تنموية للقطاع الصناعي تنطلق من الرؤية الشمولية في تغطية الاعتبارات ذات الصلة بتطوير المشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، إذ تستند هذه الاستراتيجية في معطياتها على أن المشروعات الصغيرة تشغل حيزاً في الاقتصاد

الوطني الى جانب الصناعت الأخرى، لذا فإن متطلبات التنظيم والتنسيق في الأدوار والعلاقة تصبح حالة مطلوبة.

٢. استراتيجية توفير البنى المؤسسية والهيكلية الساندة لدعم المشروعات بالخدمات الفنية والتجارية والمعلوماتية، كاستحداث وحدات الدعم الفني والتجاري على مستوى المواقع الجغرافية للبلد أو ماتسمى بحاضنات الأعمال التجارية المعروفة بتسهيل تقديم الخدمات الى المشروعات الصغيرة، وتوفير مراكز المعلومات التي توفر ما تحتاجه المشروعات من بيانات، فضلاً عن استحداث أجهزة متخصصة في الرقابة على المواصفات.

إن النظرة المستقبلية لتوفير تلك البنى الساندة ازداد في ظل التطورات الفنية والاقتصادية وزيادة الاهتمام بالنوعية وفي العديد من المجالات ومنها:

- خدمات تخطيط الإنتاج وضبط الكلف.
- خدمات نوعية المواصفات.
- خدمات رفع الكفاءة الفنية والإدارية.
- خدمات توفير المعلومات الصناعية البيانية منها والإحصائية وتسهيل استخدامها من قبل المنتج والمستثمر.
- خدمات للمساعدة في دراسات الجدوى للمشروعات.

٣. استراتيجية تهيئة البيئة الملائمة لتشجيع ونشر الصناعات الصغيرة، من حيث توفير البنى التحتية وسياسات الدعم وتحسين المناخ الملائم لنجاحها والتغلب على المشكلات التي تواجههاومنها:

- تقديم الحوافز السعرية والتسويقية للمشاريع.
- التوزيع العادل لمكاسب التنمية في الإطار الجغرافي للبلد وتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للسكان.
- تعزيز الاستثمارات المحلية والخارجية في المشاريع.
- تطوير الأنظمة والقوانين واللوائح الداعمة لتأسيس المشروعات.
- موائمة قنوات التمويل والأقراض بما يتفق مع قيم ومعتقدات المجتمع وتوجهاته.

٤. استراتيجية تنمية قطاع التجارة الداخلية والخارجية، وتذليل الصعوبات التسويقية والترويجية لمنتجات الصناعات الصغيرة والحرفية، وبالتالي توفير المناخ اللازم لأسواقها في الداخل ودعم التوجه نحو التصدير لمنتجات المشروعات، من خلال تنويع أسواق الصادرات وتحرير القوانين وإجراءات الإصلاح الاقتصادي ودعم التجارة البينية مع البلدان المجاورة وتسهيل أنتشار وترويج منتجاتها في المعارض الدولية بعيداً عن الإجراءات المقيدة.

المصادر

١. الحديثي، سيف الدين: النشاط الخاص وتنمية الصناعات الشعبية، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (٥)، العراق، ٢٠٠٢.

٢. النجفي، سالم والقريشي، محمد صالح، مقدمة في اقتصاد التنمية، مطبعة جامعة الموصل، العراق، ١٩٨٨.

٣. الخطيب، حسين هلال، الأهمية الاقتصادية للمشريع الصغيرة، مجلة العمل، العدد (٦٣و٦٤)، الأردن، ١٩٩٣.
٤. المصري، سلوى ضامن، استثمارات المشاريع الصغيرة، مجلة العمل، العدد (٧٦)، الأردن، ١٩٩٦.
٥. كرمول، أكرم، تنمية قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، عمان، الأردن، ١٩٩٦.
٦. عبد القادر، محمد، دور المشروعات الصغيرة في مواجهة ظاهرة البطالة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سوريا، ٢٠٠٣.
٧. عميش، سمير، المشاريع الصغيرة، مجلة العمل، العدد (٦٢)، الأردن، ١٩٩٣.
لطفي، علي، دراسة في الصناعات الصغيرة، مجلة البترول المصرية، العدد (٨)، ١٩٩٥.
٩. تقرير الأمم المتحدة، مسح التطورات الأقتصادية والاجتماعية في منطقة الأسكوا، ١٩٩٧.
١٠. الجهاز المركزي للإحصاء في اليمن، لعام ٢٠٠٠، ص١٨٧-١٨٨.
11. Hussein, Klatib; Economices of small scale industries; theory & application, 1985.
12. Private sector development in Egypt; The status & the challenges, (Aword Bank Report, 1994).

This document was created with Win2PDF available at http://www.win2pdf.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.
This page will not be added after purchasing Win2PDF.